ولم يدخلا سواء كان النقصان بسبب الاستعمال
او لم يكن ولو اغلى الزيت فنقص ضمن النقصان ولو
اغلى عصيرا فنقص لم يضمنه قال الشيخ لا يلزمه ضمان
النقيصة لانها نقيصة الرطوبة التي لا قيمة لها غالبا
الاولى وفي الفرق تردد النظر الثالث في اللواحق وهي
نوعان الاول في لواحق الاحكام وهي مسائل الاولى
اذا زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فان كا
اثر كتعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج الغزل
ولحم الطعام رده ولا شئ له ولو نقصت قيمة شي
من ذلك ضمن الارش وان كان عينا كان له احد
واعادة المغصوب وارشه لو نقص ولو صبغ الثو
كان له الصبغ بشرط ضمان الارش ان نقصت الثو
ولصاحب الثوب ازالته ايضا لانه في ملكه بغير حق ولو اراد
احدهما اما صاحبه بقيمته لم يجب على احدهما اجابة
الآخر وكذا لو وهب احدهما صاحبه لم يجب على
الموهوب القبول ثم يشتركان فان لم ينقص قيمة ما لهما
فالحاصل لهما وان زاد فكذلك ولو زادت قيمة احد
كانت الزيادة لصاحبها وان نقصت قيمة الثوب
بالصبغ لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك

ما نقص

ضمان

الثوب

بما نقص من قيمة الصبغ ولو بيع مصبوغا بنقصان
من قيمة الصبغ لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد توفية
المغصوب قيمة ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا
بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب اتمام قيمته
الثانية اذا غصب دهنا كالزيت او السمن فخلط بمثله
او بما شركان وان خلطه بادون او اجود قيل يباع
المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل
الجودة ويضمن المثل في فضل الرداءة الا ان يرضى
المالك باخذ العين اما لو خلطه بغير جنسه كالسمن
ستهلكا وضمن المثل الثالثة فوائد المغصوب مضمونة
الغصب وهي مملوكة للمغصوب منه وان تجددت
يد الغاصب اعيانا كانت كاللبن والشعر والولد
واللبن او منافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكذا
نفقة كل ما له اجرة بالعادة ولو سمنت الدابة في يد
الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علما فزادت قيمته
ضمن الغاصب تلك الزيادة فلو هزلت او نسي الصنعة
او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان رد
العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة وعلى
الاول لو زادت قيمة الزيادة صفة ثم زال الصفة
القيمة

Copyright © King Saud University